

# مؤشرات استقرار النظام المصرفي: دراسة تطبيقية على دولة قطر

دكتور سيف سعيد السويدي  
كلية الادارة والاقتصاد  
جامعة قطر

دكتور منير ابراهيم هندي  
كلية الادارة والاقتصاد  
جامعة قطر

١٩٩٢

## مؤشرات استقرار النظام المصرفي: دراسة تطبيقية على دولة قطر

دكتور منير إبراهيم هندي\*      دكتور سيف سعيد السويدي\*\*

تهدف الدراسة الى الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في دولة قطر . وقد تمثلت مؤشرات الاستقرار في مدى قدرة النظام على الاحتفاظ بموارده في داخل حدود الدولة ، وحجم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار ، ومدى ملائمة رأس المال ، ومستوى الربحية ، اضافة الى مستوى السيولة . وقد كشفت نتائج الدراسة عن أنه حتى في الحالات التي كانت فيها المؤشرات مقبولة للنظام المصرفي ككل ، فان سمات من عدم الاستقرار قد عانت منها بعض وحدات النظام لعدد من السنوات ، الأمر الذي يقتضي ضرورة وضع سياسات جديدة واحكام الرقابة على تنفيذها .

### مقدمة: \*\*\*

غياب سوق رأس المال ، يقع عبء كبير من مسئولية التنمية على سوق النقد بصفه عامه والنظام المصرفي بصفه خاصة . فالنظام المصرفي بوصفه الوسيط بين اولئك الذين لديهم اموال فائضه وأولئك الذين هم في حاجه الى هذه الاموال ، يلعب دوراً متميزاً في تعظيم المنفعة الزمنية للموارد الماليه المتاحة [1, p.538-539] واذا ما اصاب هذا النظام نوعاً من الخلل ، فسيكون لذلك أثره غير المحمود على نشاط الوحدات الانتاجية ، وعلى الاقتصاد القومي ودخول المواطنين بالتبعية .

وبصور نادلر [2, p.2-7] الفكرة في اطار مبسط . فالنقود تتدفق من الوحدات

- 
- \* الباحث أستاذ بقسم إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر .
  - \*\* الباحث مدرس بقسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر .
  - \*\*\* يتقدم الباحثان بالشكر لمؤسسة النقد القطري على تسهيل مهمة البحث .

الانتاجية الى العاملين فيها على شكل اجور ومرتببات ، ينفق جزء منها على الاستهلاك أما الباقي فيذهب الى النظام المصرفي ، الذي يقوم باقراضه الى الوحدات الانتاجية التي لا تكفي مواردها الذاتية لمواجهة خطط الاستثمار . وهكذا ، وبفضل النظام المصرفي ، يتم تعويض الفرق بين الدخل وحجم الانفاق الاستهلاكي بزيادة في حجم الانفاق الاستثماري ، وهو ما يضمن دوران كامل لكافة الموارد المالية المتاحة ، ولهذا أثره الايجابي على التنمية الاقتصادية .

وإذا ما حدث خلل في النظام المصرفي بشكل أصاب المدخرين بالذعر ، فقد يترتب على ذلك تفضيلهم لاكتناز الموارد المالية الزائدة عن احتياجات الاستهلاك ، الامر الذي يقوض دور الوساطه الذي يقوم به النظام ، ويدفع بالوحدات الانتاجية الى الغاء أو تأجيل بعض خططها الاستثمارية ، الأمر الذي ينعكس أثره على خطط التنمية وعلى الاستقرار الاقتصادي . يضاف الى ذلك انه اذا كان لاكتناز الاموال مثل هذا الاثر المباشر ، فان له ايضا تأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي في الدوله . فالاكتناز يعني اضعاف قدره البنوك على خلق النقود ، وهو ما يؤدي بدوره الى حاله من عدم التأكد بشأن قدرة النظام على مواجهة الطلب على الائتمان ، سواء لاغراض الاستهلاك أو لاغراض الانتاج أو لتمويل العجز في الموازنة العامة . يكشف هذا الاطار المبسط عن اهمية الاستقرار للنظام المصرفي ، بالشكل الذي يحقق قدرا ملائماً من الطمأنينة للمودعين والمستثمرين على السواء ، وتزداد اهمية ذلك الاستقرار في ظل قصور ادوات الاستثمار الاخرى مثل الاصدارات الحكومية . وفي ظل غياب اسواق راس المال ومؤسسات منح الائتمان التي تقصر نشاطها على قطاع معين من الجمهور [3, p.397-406] عدم وجود بيوت للسمسرة والتجارة ، خاصة تلك التي تتعامل في الاوراق المالية المخلفه securitization لصالح المنشآت التي تبيع بالاجل ، أو لصالح البنوك التي ترغب في تحويل القروض التي تقدمها الى اوراق مالية قابلة للتداول [5, P.140, 1, p.541]. ففي ظل هذه الظروف تتعاطم اهمية استقرار النظام المصرفي ، بوصفه اداة اساسية للتنمية ولضبط حركة الاقتصاد القومي . هذا ويقصد بالنظام المصرفي في هذه الدراسه البنوك العامله في الدوله ، وهو ما يعني خروج شركات الصرافه من نطاق البحث .

على ضوء هذه المقدمه يمكن صياغة الفرض البديل للدراسة على النحو التالي :

« تتوافر للنظام المصرفي في دولة قطر المتطلبات الاساسية التي تحقق له الاستقرار ، وبما يجعله اداة فعالة في التنمية »

ولاختبار هذا الفرض سوف تتضمن الدراسة ثلاثة مباحث وخاتمه . ففي المبحث الاول نعرض للاطار النظري لمؤشرات استقرار النظام المصرفي ، يأتي بعد ذلك المبحث الثاني الذي يعني لمنهج الدراسة ، فالمبحث الثالث الذي يتناول تحليل البيانات. واخيراً تكرر الخاتمه للنتائج والتوصيات .

## المبحث الأول الاطار النظري للدراسة

بتساءل روبنسون وريتسمان [6, p. 369] ماذا لو لم توجد أسواق المال التي يعد النظام المصرفي أحد مكوناتها ؟ كان سيصبح الاقتصاد اكثر استقراراً ، فالنظام المصرفي فصل نشاط الادخار عن نشاط الاستثمار ، ومن ثم فان اي خلل في التوازن بين النشاطين من شأنه أن يؤدي الى حدوث حالات من عدم الاستقرار . فعندما يرغب المستثمرون في تنفيذ استثمارات تفوق في قيمتها قيمة الأوعية الادخارية ، يسير النشاط الاقتصادي نحو النمو والازدهار . أما عندما تزيد قيمة المدخرات عن قيمة الاستثمارات المرغوب تنفيذها ، حينئذ يحدث الانكماش . وفي ذات السياق يضيف فان هورن [1, p. 538-539] انه اذا كان للنظام المصرفي مساهمته الفعاله في تحقيق المنفعة الزمنية للنقود ، بالحصول عليها من المدخرين واقراضها للمستثمرين عند حاجتهم اليها ، فانه يساهم ايضاً في إصابة الاقتصاد بحالات من عدم الاستقرار على النحو الذي سبقت الإشارة اليه . غير ان روبنسون وريتسمان قد عادا ليؤكدوا [6, p. 369] على أن الاستقرار الذي يتحقق في غياب النظام المصرفي ، هو نوع من الاستقرار غير المرغوب ، نظراً لآثاره العكسيه على التنمية الاقتصادية . وقد خلاصاً الى ان وجود النظام المصرفي ضروره بصرف النظر عما يحدثه من عدم استقرار غير مقصود في النشاط الاقتصادي .

وفي هذا الصدد تطرح الدراسة مسلمه اساسيه، مؤداها انه اذا كان للنظام المصرفي

ويجادل كين [15] وسيقل [16] بأن تسرب الموارد المتاحة للنظام المصرفي الى خارج حدود الدولة ، من شأنه أن يلحق اضراراً غير مباشرة بالاقتصاد ، ذلك أنه يحول دون قيام البنك المركزي بالرقابه الفعاله على نشاط الاستثمار المصرفي ، على النحو الذي يحقق الحماية لجمهور المودعين ، ويزيد من الثقة في النظام المصرفي ذاته . ونحن من جانبنا نضيف أن ايداع موارد النظام المصرفي في بنوك في خارج حدود الدوله ، لا يعني انها في مأمّن من المخاطر . وفي هذا الصدد يشير فرنسيس [17, p. 809] وبالفريمان وفورد [9, P. 255] الى ان الاستثمار حتى لو كان من خلال ادوات مصرفيه ، لا يعني بالضرورة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها ذلك الاستثمار ، فهناك الاستثمار من خلال ما يطلق عليه بالاموال المؤتمن عليها Trust Fund التي يتحمل فيها المستثمر كافة المخاطر دون ان يكون للبنك شأن في ذلك . بل حتى لو كان استثمار تلك الموارد هو في ودائع لاجل فستظل المخاطر قائمه ، اذ قد لا تتاح للبنك المركزي فرصة الحصول في الوقت المناسب على معلومات عن تطور حالة المركز المالي للبنك الذي اودعت لديه تلك الاموال ، خاصه لو كان البنك المودع لديه هو المركز الرئيسي للبنك الذي يعمل في داخل حدود الدوله .

يخلص الباحثان من ذلك الى أن تسرب موارد النظام المصرفي الى خارج حدود الدوله فضلا عن أنه يضعف من الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي ، فان له أثره العكسي على التنمية . ففي الاقتصاد المفتوح لا يكون الاستهلاك والاستثمار المحلي هما المنفذين الوحيدين لتوظيف الدخول ، اذ مازال هناك منفذ آخر يتمثل في امكانية انتقال رؤوس الاموال الى خارج البلاد . وهذا المنفذ الأخير لا يعني فقط تناقص في التراكمات الرأسمالية المطلوبه للاستثمار ، بل يتوقع أن يكون له تأثير ايضا على سعر الفائدة المحلي ، بشكل قد يعوق حركة النشاط الاقتصادي .

### مؤشر مخاطر الاستثمار :

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر ، بما يعني صغر هامش الامان بالنسبة للمودعين . فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فاذا زادت الخسائر عن ذلك ، فقد تلتهم جزء من اموال المودعين ، بما يعني في النهاية افلاس البنك ، وهو ما يمتد أثره للنظام المصرفي كله . وقد خلص مكرتي [18, p. 197-199] من ذلك الى اهمية وضع

سياسة حكمه للاقراض ، بوصفه أكثر مجالات الاستثمار جاذبيه للبنوك التجارية بسبب العائد المرتفع الذي يتولد عنه .

ويشير لكت [19, p. 146] على انه حتى القروض التي تقابلها رهونات ، قد لا توفر الحماية المطلوبه . فقد يصعب على البنك التصرف في الاصل المرهون في الوقت المناسب ، أو التصرف فيه بقيمه تكفي لتغطية مستحقاته وذلك نظراً لمخاطر السيولة التي تكتنف هذه الاصول . بل ويحذر لكت [19, p.147] من مغبة التوسع في تقديم قروض للافراد ولو بضمان مرتباتهم ، اذ ما زالت الفرصه قائمة في ان يواجه البنك الفشل في استيفاء مستحقاته ، أو على الاقل عدم الحصول عليها في تاريخ الاستحقاق .

ويضيف جيسب [10, p. 204] ؛ [٢ ، ص ١٠٦] أنه مهما كانت الضمانات المقدمه ، ينبغي ألا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبه معينه من الموارد المتاحة ، وأن كانت النسبه تتوقف على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك . كذلك يضيف رانلت [20, P. 77] وجيسب [10, p. 194] ان التشريعات المصرفيه ، عادة ما تقضي بأن لا تزيد قيمة أي قرض عن ١٠٪ من قيمة رأس المال والاحتياطيات ، وذلك بهدف توسيع دائرة التنوع الذي من شأنه ان يسهم في الحد من التعرض للخسائر .

ويؤكد بوندكسر وجونز [3] على ضرورة ان يوجه جزء من مخصصات محفظة البنك للاستثمار في اوراق ماليه ، وذلك على حساب الاستثمار في الاصول الخطره المتمثله في القروض . مثل هذا الاتجاه من شأنه ان يخفف العبء الملقى على رأس المال لتحقيق الأمان للمودعين [21 ; 19, p. 160-161] وفي هذا يشير نادلر [2, p. 64] الى ان البنك المركزي قد يمكنه التغاضي عن انخفاض نسبي في رأس المال ، اذا كان جزء ملائم من مخصصات محفظة الاستثمار موجه الى اوراق ماليه تنطوي على قدر ضئيل من المخاطر .

ويشير العديد من الدراسات إلى ان ارتفاع حجم مخاطر الاستثمار في منشآت الاعمال بصفة عامة [22,p.498;24,p.783] والوحدات المصرفيه بصفه خاصه ، [24;10] كانت سبباً لتعرضها للافلاس . وفي تقرير لوزارة الخزانة الامريكية [25] تركز الاهتمام على ضرورة التزام البنوك بالنسبة المحددة لرأس المال ، وذلك حماية للمودعين من المخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب انخفاض محتمل في جودة بعض الاستثمارات ، قد يكون من شأنه التأثير على الاستقرار والثقة في النظام المصرفي بأسره .

المطلوب لابد وان يتناسب مع مخاطر محفظه الاستثمار .

ويضيف وول وبترسون [ 11, p.583 ] انه اذا كان التأمين على الودائع يشجع على تشغيل البنك برأسمال صغير نسبياً ، فان هناك عوامل اساسية تقتضي ضرورة الاحتفاظ برأسمال مناسب . فحملة السندات الذين لا يغطيهم التأمين ، وأعضاء الادارة الذين من صالحهم بقاء البنك واستمرارة لابد وان يكون لهم تأثير على الحد الادنى لرأس المال ، بل وقد يكون هذا الحد أعلى من المستوى الذي تقضي به التشريعات . غير ان كيم وسانتوميرو [34, p.1219] يحذران من الاعتماد على التأمين كبديل لزيادة رأس المال . فالتأمين مدعاة لزيادة رأس المال وليس بديل عنه ، وهو ما سبق ان اشار اليه بيبوزر وزملائه [35] حيث اشاروا الى أن المعدل الثابت لتكلفة التأمين ، قد دفع البنوك الى توجيه المزيد من الموارد الى استثمارات تتسم بدرجه أعلى من المخاطر ، أملا في تحقيق عائد يعوضها عن ارتفاع تكلفة التأمين . ولعل هذا ما دعاهم الى اقتراح الأخذ بأسلوب اكثر مرونة في حساب تكلفة التأمين ، بحيث تتحدد تلك التكلفة على ضوء المخاطر التي تحيط بمحفظه الاستثمار .

ويلقي أورقلر وتاقارت [36] الضوء على أهمية النظام الضريبي وتكلفة الافلاس كمحددين اساسيين لحجم رأس المال . فخضوع ارباح البنك لشريحة ضريبية مرتفعة، يشجعه على تخفيض حجم رأس المال والاعتماد على تنمية الموارد من مصادر تخضع تكاليفها للضريبة . ومن ناحية اخرى فانه كلما ارتفعت تكلفة الافلاس كلما كان ذلك دافعاً للبنك لزيادة رأسماله . وعندما يكون البنك الذي يعمل في الدولة فرع لبنك اجنبي ، فان مخاطر الافلاس تكون عند حدها الادنى [2, p. 40] ففرع البنك في هذه الحالة يكون بمثابة وحده مستقلة بذاتها .

## مؤشرات مستوى الربحية

يتكون الجانب الاكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة لا ترتبط بايرادات النشاط ، والتي تتمثل في فوائد الودائع . هذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي ان ارباح البنك تعد اكثر تأثراً بالتغير في ايراداتها ، مقارنة مع منشآت الاعمال الاخرى [10, p.28; 37, p. 106] ، فانخفاض اليرادات بنسبه معينه يترتب عليها انخفاض الارباح بنسبه اكبر ، بل وقد تتحول تلك الارباح الى خسارة . وفي هذا الصدد كشفت دراسته تومسون [24] عن ان انخفاض ربحية البنك تعد من بين الاسباب الرئيسييه لتعرضه للافلاس . وتعد هذه النتائج تأكيداً

لنتائج دراسة كين [15] التي كشفت عن ان قدرة البنك على زيادة ايراداته وتجنب حدوث انخفاض فيها ، هو متغيراً هاماً له اثره على مخاطر تعرضه للافلاس ، كما ان له اثره على استقرار النظام المصرفي ككل .

ويضيف سيلفريج [29, p. 299 - 300] ان كون الودائع تمثل الجانب الاكبر من موارد البنك بينما لا يمثل رأس المال سوى جزء يسير من تلك الموارد ، فان هامش ربح صغير نسبياً كفيل بان يحقق للملاك عائداً مرتفعاً ، نتيجة لاضافة عائد المتاجره بالملكية [38] مثل هذا العائد المرتفع يعد ضرورة حيويه لتشجيع حملة اسهم البنك على الابقاء على استثماراتهم فيه، نظراً للمخاطر المالية التي يتعرضون لها بسبب الرفع المالي ذاته .

ونحن نضيف أنه اذا كانت للمتاجرة بالملكية اثرها الايجابي على العائد الذي يحققه الملاك ، فان هذا قاصراً على السنوات التي يحقق فيها البنك ارباحاً . أما اذا ما تعرض البنك للخسائر فسوف يصبح تأثير المتاجره بالملكية على العائد الذي يحققه الملاك سلبياً . بمعنى أن معدل الخسائر التي يمني بها الملاك على استثماراتهم ، سوف يفوق معدل الخسائر التي كانوا سيتعرضون لها لو انهم استثمروا اموالهم في مجال آخر غير المجال المصرفي . فالعلاقه التعويضية بين المخاطر والعائد هي التي تحكم قرار الملاك في البقاء على استثماراتهم من عدمه .

بل ويشير روتشك وزملائه [39, p.241] ولكت [19] الى ان ضرورة تحقيق ملاك البنك لارباح مجزيه ، هو متغير اساسي لتحقيق الاستقرار للنظام المصرفي . ويبررون ذلك بأن التشريعات في كافة الدول لا تسمح بانشاء بنك جديد ، إلا اذا كان هناك من الدلائل ما يشير الى وجود فرصه جيده لتحقيق الملاك لعائد ملائم ، يضمن ابقائهم على استثماراتهم فيه . فانخفاض العائد على حقوق الملكية من شأنه ان يترك أثراً عكسياً على القيمة السوقية للسهم، معلناً عن احتمال تعرض البنك للتصفية أو ربما الافلاس .

ويشير هالبرين [40] بما يفيد بضرورة اهتمام مفتشى البنك المركزي بمدى دقة المعالجه المحاسبية ، سواء تعلق الامر بالايادات أو المصروفات ، وذلك طالما ان اجراء تعديل في المعالجه المحاسبية كفيل بأن يؤثر على صافي الربح المتولد . وفي مجال الخدمه المصرفيه تكون فرصة التأثير على مصروفات التشغيل أيسر من فرصة التأثير على اليرادات . غير انه اذا كان جانباً كبيراً من الموارد مستثمر في خارج حدود الدولة ، يصبح التأثير على اليرادات



المتولده عن تلك الموارد مسألة سهله ايضا . بل ويؤكد الاكاديميين والممارسين على ضرورة أن يتنبه البنك المركزي لظاهرة التقلب المستمر في ربحية البنوك . فمثل هذه الظاهرة ربما يكون لها تفسير في ظل خضوع ارباح البنوك للضريبة [41] .

### مؤشر مستوى السيولة :

تمثل الودائع الجانب الاكبر من موارد البنك . وهذه الودائع حتى لو كانت لاجل ، فانه يمكن لصاحبها ان يطلب استردادها في أي لحظة [ ٤ ، ص ١٠١ ] : [19, p. 242] دون ان يتوقع رفضا من البنك . ويضيف الهوارى (٤، ص ١٠١) انه في الوقت الذي تستطيع فيه منشآت الاعمال الاخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فان مجرد اشاعه عن عدم توفر سيوله كافيه لدى البنك ، كفيله بان تززع ثقة المودعين ، مما يدفعهم فجأه لسحب ودائعهم ، بشكل قد يعرض البنك للافلاس، كما يعرض النظام المصرفي لحاله من عدم الاستقرار . يؤكد ذلك ما توصل اليه تومسون [24] من أن ثقة المودعين في توفر السيوله لدى البنك ، هي من أهم وسائل وقايتة ضد مخاطر الافلاس .

ويشير ولشانز ومليشر [4, p. 58] ويوندكسر وجونز [3, p. 122] والهندي [٥ ، ص ٣١] وكباره [٦، ص ٤٥] الى ان كافة التشريعات المصرفيه تقضي بأن يكون البنك المركزي على استعداد لمساعدة البنوك على مواجهة النقص في السيوله . غير أن قدرة البنك المركزي في هذا الصدد مرهونه بما يتاح له من موارد ، خاصه الاحتياطي الالزامي الذي تودعه البنوك لديه ، والذي يعتبره البنك المركزي أداه لتحقيق الامان والثقة في النظام المصرفي [41; 42] .

ويجادل هورفتز [8, p. 173] ولشانز وميلشر [4, p. 70] في أهمية الاحتياطي الالزامي كأداه لتحقيق الحمايه للمودعين . فالحمايه الحقيقيه تتطلب ضرورة التأمين على الودائع ، والرقابه المستمرة على جودة الاستثمار . ويضيف اورقلر وتاقارت [36] ضرورة سن تشريع يحدد النسبه التي ينبغي ان يكون عليها رأس المال . بل ويشير ستيفنس [43] الى انه في الوقت الذي يسود فيه الاعتقاد بعدم جدوى الاحتياطي الالزامي خاصه في ظل وجود التأمين على الودائع ، وحد ادنى لرأس المال ، اضافته الى الرقابه على جودة الاستثمار ، تدعي البنوك بأن الاحتياطي الالزامي هو بمثابة ضريبه اضافيه ، اذ يحرمها من العائد الذي كان يمكن أن تحققه لو لم يفرض عليها متطلبات الاحتياطي الالزامي .

ويضيف ولشانز وميلشر [4, P.33] انه حتى لو كان الاحتياطي الالزامي أداة لمساعدة البنوك في مواجهة مشكلة نقص السيولة ، فان موقع البنك المركزي قد يكون بعيداً ، مما يعني أن وقتاً طويلاً نسبياً قد ينقضي قبل أن يتمكن البنك من الحصول على المساعدة في توقيت ملائم، بل ونضيف من جانبنا ان ايداع البنوك لجانب كبير من مواردها في خارج حدود الدولة ، يجعل مشكلة نقص السيولة اكثر خطورة ، خاصة في ظل ضآلة الاحتياطي الالزامي الذي تقضي به التشريعات كما هو الحال في دولة قطر .

ورغم الجدل الذي يثار بشأن الاحتياطي الالزامي ، فان الدراسات التي سبقت الاشارة اليها قد كشفت عن ان كل التأمين على الودائع وزيادة رأس المال، هي الأخرى ليست ادوات كافية لتحقيق الحماية . ذلك ان الحماية الحقيقية تتوافر في ظل تظافر كافة العوامل بما فيها الاحتياطي الالزامي . بل ويضيف نادلر [2, p. 74] وبوندكسر وجونز [3, p. 337] ان البنوك لا تكتفي بالاحتياطي الالزامي ، فهي تكون ايضا ما يسمى بالاحتياطي الثانوي Secondary Reserve الذي يتمثل في أوراق ماله قصيره الاجل يمكن تحويلها بسرعة وسهولة الى نقديه . وتبلغ نسبة هذا الاحتياطي في مصر ٢٠٪ من جملة استثمارات البنك [ ٣ ، ص ١٧٩ ؛ ٢ ، ص ١٣٣ ] بينما تبلغ نسبتها في الولايات المتحدة ١٥٪ [19, p. 179] .

يخلص الباحثان من ذلك الى أن استقرار النظام المصرفي . مرهون بقدرة البنوك على الاحتفاظ بمواردها في داخل حدود الدولة ، ويقدره البنك المركزي على توفير المزيد من الأمان للمودعين سواء من خلال الرقابة على جودة الاستثمار ، أو بالتأكد من ملاءمة رأس المال ، أو بتوفير السيولة التي قد تحتاجها وحدات الجهاز المصرفي ، إضافة الى التأكد من تحقيق تلك الوحدات لنسبة ارباح مناسبة للملاك . وقد يكون من الملائم أن ينظر البنك المركزي الى هذه المتغيرات كوحده واحده ، وليس متغير بمتغير . وفي هذا نؤكد على ما أشار اليه كاريكن [44, p. 30] من ان العبرة ليست فقط في قيام البنك باصدار تعليمات ملزمه للبنوك ، بل عليه وبحزم ان يتأكد باستمرار من تنفيذها لتلك التعليمات .

وأخيراً وعلى ضوء الاطار النظري سوف تكرر الاجزاء المتبقية من هذه الدراسة لاختبار عدداً من الفروض الفرعية ، التي تنسجم مع الفرض الرئيسي للدراسة والذي سبقت الاشارة اليه في مقدمه . ويمكن صياغة تلك الفروض على النحو التالي :

« النظام المصرفي في دولة قطر يتسم : ١ ] بقدرته على الاحتفاظ بموارده في داخل حدود الدولة ، ٢ ] ويرقابته على مستوى مخاطر الاستثمار ، ٣ ] وبملاءمة رؤوس اموال الوحدات التي يتكون منها النظام ، ٣ ] وبتحقيق تلك الوحدات لمستوى ملائم من الربحية ، ٤ ] وتوفير القدر من السيولة الذي يوفر الثقة في سلامة النظام المصرفي » .

## المبحث الثاني منهج الدراسة

يتضمن هذا المبحث مجتمع الدراسة ، والمتغيرات التي سينصرف اليها التحليل ، ومصدر الحصول على البيانات ، واسلوب التحليل المستخدم .

### مجتمع الدراسة :

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع وحدات النظام المصرفي في دولة قطر ، والتي كانت موجوده خلال الفترة التي تغطيها الدراسات ( ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ) ، واستمرت حتى الآن . ويبلغ عدد هذه الوحدات ١٣ وحده ، تم تقسيمها في ثلاث مجموعات فرعية هي : مجموعة البنوك القطرية ، ومجموعة البنوك العربية والاقليمية ، ومجموعة البنوك الاجنبية . وتتضمن مجموعة البنوك القطرية خمسة بنوك هي : بنك قطر الوطني ، وبنك الدوحة المحدود ، والبنك التجاري القطري المحدود ، والبنك الاهلي القطري ، ومصرف قطر الاسلامي . أما مجموعة البنوك العربية والاقليمية فتشتمل على ثلاثة بنوك هي : البنك العربي المحدود ، وبنك عمان المحدود ، وبنك صادرات ايران . وأخيراً تتكون مجموعة البنوك الاجنبية من خمسة بنوك هي : البنك البريطاني للشرق الاوسط ، وبنك كرنديز ، وبنك ستاندر تشارترد ، وبنك باريبا ، ويونايتد بنك .

## مصادر الحصول على البيانات :

اعتمدت الدراسة على مصادر متعددة تمثلت في :

- ١ - القوائم المالية المجمعة لوحدات النظام المصرفي ككل ، والصادرة عن مؤسسة النقد القطري عن السنوات المالي ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .
- ٢ - النشرة الاحصائية الفصلية الصادرة عن مؤسسة النقد القطري (الاعداد الصادرة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠)
- ٣ - القوائم المالية الصادرة عن كل بنك يعمل في قطر خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .
- ٤ - القوائم المالية للوحدات الفردية للنظام المصرفي القطري ، الصادرة عن البنك البريطاني للشرق الاوسط .
- ٥ - التقرير المالي لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٦ - ١٩٨٨) الصادر عن معهد الدراسات المصرفيه بالكويت .

## متغيرات الدراسة :

تستهدف متغيرات الدراسة قياس الجوانب المحددة لاستقرار النظام المصرفي ، والتي اشير اليها في المبحث الاول وذلك خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وتتضمن هذه الجوانب مدى قدرة النظام المصرفي على الاحتفاظ بموارده في داخله ، وحجم مخاطر الاستثمار ، ومدى ملاءمة رأس المال ، ومستوى الربحيه ، وأخيراً مستوى السيولة . وقد روعي في اختيار المتغيرات شرطين اساسيين : الشرط الاول أن يكون المتغير ملائم لقياس استهدف قياسه . أما الشرط الثاني فهو ان يكون المتغير شائع الاستخدام في جميع الانظمة المصرفيه للدول الاخرى المكونه لمجلس التعاون الخليجي ، وذلك لكي يتوفر معيار للقياس . وفي جميع الاحوال اعطيت الاولوية للشرط الاول . ومما يذكر فإن المعيار القياسي المستخدم يتمثل في المتوسط لبنوك مجلس التعاون الخليجي ، وذلك وفقاً للتقارير الصادرة عن معهد الدراسات المصرفيه بالكويت .

وبالنسبة للشق الأول المحدد لاستقرار النظام المصرفي ، ونقصد به مدى قدرة النظام على الاحتفاظ بموارده في داخله ، فلم يوجد امام الباحثين متغير يفي بالشرط الثاني . وعليه فقد

اقترح متغيرين اساسيين : الاول ينسب فيه حجم موارد النظام المصرفي بالعملات الاجنبية الموجودة في خارج البلاد الى مجموع ودائع الافراد والهيئات والمؤسسات . أما المتغير الثاني فينسب فيه حجم تلك الموارد الى مجموع المصادر الاساسية للاموال وهي الودائع ورأس المال ، وذلك على النحو الذي توضحه المعادله (١-٢) ، والمعادله (٢-٢) .

$$\text{نسبة الموارد بالخارج} = \frac{\text{مجموع الموارد في الخارج}}{\text{مجموع الودائع}} \quad (١-٢)$$

$$\text{نسبة الموارد بالخارج} = \frac{\text{مجموع الموارد في الخارج}}{\text{مجموع الودائع ورأس المال}} \quad (٢-٢)$$

ويقصد بمجموع الموارد بالخارج كافة الاموال بالعملات الاجنبية المودعة لدى بنوك أو الموجهة الى استثمارات غير مصرفيه في خارج البلاد . أما مجموع الموارد فيقصد به الودائع المختلفه للافراد والهيئات والمؤسسات . وأخيراً يقصد برأس المال جميع حقوق المساهمين بما فيها الاحتياطيات بانواعها المختلفه .

وبالنسبة للشق الثاني من محددات استقرار النظام المصرفي ، وهو حجم مخاطر الاستثمار فقد تم قياسه بأربعة متغيرات اساسيه هي : نسبة الائتمان الحكومي ، ونسبة السحب على المكشوف ، ونسبة التسهيلات الائتمانية الى الاصول ، ونسبة التسهيلات الى الودائع . وقد قيست تلك المتغيرات على النحو التالي :

$$\text{نسبة الائتمان الحكومي} = \frac{\text{تسهيلات ائتمانية للحكومة}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}} \quad (٣-٢)$$

ويقصد بالتسهيلات الائتمانية الحكومية كافة التسهيلات التي حصلت عليها الحكومة والمؤسسات الحكومية . ووفقاً للقواعد والاعراف المصرفيه تنخفض المخاطر التي يتعرض لها

النظام المصرفي كلما زادت نسبة التسهيلات التي تحصل عليها الحكومة .

$$(٤-٢) \quad \frac{\text{السحب على المكشوف}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة السحب على المكشوف}$$

مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، تزداد المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي كلما زادت نسبة السحب على المكشوف ، وذلك لاسباب سبق ذكرها في المبحث الأول .

$$(٥-٢) \quad \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الأصول}$$

$$(٦-٢) \quad \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الودائع}} = \text{نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع}$$

وتتضمن التسهيلات كافة القروض التي حصل عليها العملاء بما في ذلك السحب على المكشوف . وكقاعدة عامة تزداد المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي كلما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية حتى لو كانت مضمونه برهونات ، [19, p. 146] ووفقاً لنشرة معهد الدراسات المصرفية بالكويت تبلغ النسبة المعيارية للتسهيلات الى الاصول في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ٤٢٪ ، أما النسبة المعيارية للتسهيلات الى الودائع فتبلغ ٤٨٪ [٧] .

أما بالنسبة للشق الثالث لاستقرار النظام المصرفي ، وهو كفاية رأس المال فقد تم قياسه بثلاث متغيرات شائعة الاستخدام في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وهي : نسبة رأس المال ، ونسبة رأس المال الحر ، ونسبة رأس المال الى القروض . على أن يلاحظ ان المقصود برأس المال مجموع حقوق الملكية .

$$(٧-٢) \quad \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة رأس المال}$$

$$(٨-٢) \quad \frac{\text{حقوق الملكية - الأصول الثابتة}}{\text{أصول المخاطرة}} = \text{نسبة رأس المال الحر}$$

$$(٩-٢) \quad \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}} = \text{نسبة رأس إلى القروض}$$

ويقصد بحقوق الملكية كافة اموال الملاك بما فيها الاحتياطات . كما يقصد بأصول المخاطر ، الاستثمارات والودائع لدى بنوك اخرى والتسهيلات الائتمانية والحسابات النظامية أي التي لها مقابل .

وتبلغ النسب المعيارية للمعادلات (٧-٢) ، (٨-٢) ، (٩-٢) : ٨٢.٨٪ ، ٨١.٥٪ ، ٢١٪ على التوالي [٧ ، ص ٢٥] . ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها تزداد المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي كلما انخفضت اي من هذه النسب الثلاث .

أما المحدد الرابع لاستقرار النظام المصرفي وهو مستوي الربحية فقد تم قياسه بتغيرين هما معدل العائد على الاستثمار ، ومعدل العائد على حقوق الملكية اللذان توضحهما المعادله (١٠-٢) والمعادله (١١-٢) .

$$(١٠-٢) \quad \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

$$(١١-٢) \quad \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

وتبلغ النسبة المعيارية لهما وفقاً لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت ٣٣٪ ، ٣٦٥٪ ،  
على التوالي .

وأخيراً فقد تم قياس سيولة النظام المصرفي بالنسبة الفعلية للاحتياطي الاضامى ، ونسبة  
النقدية الى الودائع على النحو الذي توضحه المعادلتين التاليتين .

$$\text{النسبة الفعلية للاحتياطي الاضامى} = \frac{\text{ايداعات لدى مؤسسة النقد}}{\text{مجموع الودائع}} \quad (٢-١٢)$$

$$\text{نسبة النقدية إلى الودائع} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجموع الودائع}} \quad (٢-١٣)$$

ويقصد بالنقدية كافة الموجودات النقدية المتاحة لدى البنك بكافة العملات ، مضافاً إليها  
الارصدة المصرفية لدى بنوك محليه . وتبلغ النسبة المعيارية للمعادله (٢-١٣) ما يعادل ٢٥٪ .  
وتجدر الاشارة في هذا الصدد أن حساب كافة المتغيرات التي تتضمنها الدراسة والخاصة  
بالنظام المصرفي ككل ، قد تم حسابها على اساس متوسط الارصده في الميزانية . فمثلاً  
مجموع الودائع في سنه ما هي عبارة عن مجموع الودائع في ميزانية سنه سابقه ، مضافاً  
اليها مجموع الودائع في ميزانية السنه المعنيه ، ثم قسمة الناتج على ٢ .

### اسلوب التحليل المستخدم :

انصرف التحليل الى النظام المصرفي في دولة قطر ككل ، كما امتد الى تحليل البنوك  
حسب الجنسية (بنوك قطرية ، وبنوك عربية واقليمية ، وبنوك اجنبية) ، كما امتد التحليل  
احياناً الى وحدات فرديه . وقد تم التحليل بثلاثة اساليب متميزة : اسلوب تحليل المتغيرات  
ومقارنتها بالمتغير المعيارى المقابل الصادر عن معهد الدراسات المصرفية بالكويت ، وتحليل  
التباين ، ثم تحليل الانحدار . وفي هذا الصدد أجرى عدد من تحليلات الانحدار بعضها  
بسيط والبعض الآخر متعدد . أما اختيار المتغيرات في كل مره فقد اعتمد على الهدف الذي  
يرمي اليه التحليل . هذا مع الأخذ في الحسبان أن كافة نماذج الانحدار التي تتضمنها



الدراسة، قد تم تصحيحها لتفادي مشكلة الارتباط المتسلسل Auto-Correlation وذلك باستخدام اسلوب تعظيم القيمة الاحتمالية Maximum Likelihood Procedure .

## المبحث الثالث تحليل بيانات الدراسة

خلص المبحث الاول الى عدد من الفروض التي يتوقع أن يسفر اختبارها عن القاء الضوء على مدى الاستقرار الذي يتمتع به أي نظام مصرفي . وتتعلق تلك الفروض بمدى قدرة النظام المصرفي على الاحتفاظ بموارده في داخل حدود الدولة ، وحجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ، ومدى ملائمة رأس المال ، ومستوى الربحية ، ثم مستوى السيولة . وفي هذا المبحث نعرض لاختبار تلك الفروض على النظام المصرفي في دولة قطر ، وذلك خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

### اختبار فرض القدره على الاحتفاظ بالموارد :

كشف الاطار النظري الذي خصص له المبحث الاول عن الارتباط الوثيق بين الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي ، وبين قدرة هذا النظام على الاحتفاظ بموارده المتاحة في داخل حدود الدولة . فتوجيه الموارد الى مجالات استثمار محليه فضلاً عن أنه يسهم في تحقيق اهداف التنمية ، فان من شأنه ان يتيح فرصه أفضل امام مؤسسة النقد للرقابه على الاستخدامات التي وجهت اليها تلك الموارد . وفي هذا الصدد يكشف جدول (٣-١) عن حجم الموارد المالية الموجودة في خارج دولة قطر منسوبة الى كل من مجموع الودائع ، ومجموع الودائع ورأس المال .

وعلى الرغم من عدم وجود نسب للمقارنة على المستوى الخليجي [٧] أو على المستوى العربي ، فانه يمكن الادعاء بأن النسب الواردة في جدول (٣-١) تعد عاليه ، وذلك من منظور تأثيرها على حجم المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المودعين والنظام المصرفي ككل . كما تعد عاليه اذا نظرنا اليها على انها هجره لرأس المال المحلي الى خارج حدود الدولة . فكما يشير الجدول بلغ متوسط نسبة الموارد الموجودة بالخارج ما يعادل ٥٢٪ من مجموع

الودائع ورأس المال ، بينما بلغ متوسط نسبتها الى مجموع الودائع ما يزيد عن ٥٩٪ .  
 وحتى اذا ما رفض هذا الادعاء بحجة عدم وجود معايير للحكم ، فان متابعة نسبة  
 الموارد الموجودة في خارج البلاد للمجموعات النوعية للبنوك ، تكشف عن مؤشرات مفيدة .  
 فكما يشير جدول (٣-٢) ، تتسم مجموعة البنوك العربية والاقليمية العاملة في دولة قطر  
 بارتفاع نسبة ايداعها في خارج البلاد . فلقد بلغ متوسط نسبة الموجودات بالخارج الى مجموع  
 الودائع ما يزيد عن ٨٥٪ ، كما بلغ متوسط نسبتها الى مجموع الودائع ورأس المال حوالي  
 ٨٠٪ . وهنا يجادل الباحثان بأنه حتى اذا كان هناك من يعتقد في النسب الموضحة في جدول  
 (٣-١) ليست مرتفعة . فانه يمكن الادعاء - على الأقل - بأن هناك قطاع من البنوك العاملة  
 في داخل دولة قطر تحتفظ بجزء كبير من مواردها في خارج حدود الدولة .

### جدول (٣-١)

موجودات النظام المصرفي في خارج قطر \*  
 خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

نسبة الموجودات إلى الودائع	نسبة الموجودات إلى الودائع ورأس المال	قيمة الموجودات خارج دولة قطر بملايين الريالات	الاستثمار السنة
٦٣٪	٥٧٪	٧٠٥٤	١٩٨٦
٦٢٪	٥٥٪	٧٤٨٢	١٩٨٧
٦٥٪	٥٧٪	٨١٠٢	١٩٨٨
٥٦٪	٤٩٪	٧٢٠٥	١٩٨٩
٥٠٪	٤٢٪	٦٥٥٢	١٩٩٠
٥٩,٢٪	٥٢٪	٧٢٧٩	المتوسط

\* لا تدخل ايداعات البنوك الأخرى ضمن مجموع الودائع

جدول (٣-٢)

نسبة الموارد في خارج دولة قطر \*  
حسب جنسية البنك  
خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠

السنة	البنوك القطرية النسبة إلى رأس المال والودائع	البنوك العربية والاقليمية النسبة إلى رأس المال والودائع	البنوك الأجنبية النسبة إلى رأس المال والودائع
١٩٨٨	٤٣٪	٨١٪	٣٨٪
١٩٨٩	٣٤٪	٨٠٪	٤٣٪
١٩٩٠	٤٤٪	٧٩٪	٤٨٪
التوسط	٤٠,٣٪	٨٠,٣٪	٤٤٪

\* المصدر : قوائم مالية أعدها البنك البريطاني . وقد استبعد أحد البنوك العربية والاقليمية وذلك لعدم امكانية الوقوف على المتغيرات المطلوبة ، من القوائم المشار إليها .

بل وقد كشفت الدراسة عن مفارقات شديدة في داخل المجموعات النوعية . فمثلاً مجموعة البنوك الاجنبية التي تبدو نسبه ايداعها في الخارج منخفضة ، مقارنة بمجموعة البنوك العربية أو حتى مجموعة البنوك القطرية ، كانت النسبة في بعض وحداتها عاليه بشكل لافت للنظر . فمثلاً بالنسبه لاحد البنوك الاجنبية بلغت نسبة الاموال الموجودة في الخارج الى مجموع الودائع ورأس المال في عام ١٩٩٠ ما يزيد عن ٩٠٪ ، مقارنة بنسبة قدرها ٩٩٪ في عام ١٩٨٩ . ولا تعتبر حالة البنك المذكور فريده ، فهناك بنكين من مجموعة البنوك العربية الاقليمية لا تختلف حالتها كثيراً في هذا الشأن .

ولا يضعف من نتائج جدول (٣-١) كون مجموع الودائع يشتمل على الودائع تحت الطلب فلقد كشفت الحركة الشهرية لتلك الودائع بالريال عن استقرار واضح إذ بلغ المتوسط ٢٨١٥ مليون ريال والانحراف المعياري ٥٦٠ مليون ريال ، وذلك مقارنة بودائع التوفير والودائع لاجل حيث بلغ متوسطها حوالي ٤٥٠٤ مليون ريال بانحراف معياري بلغ ٧٥١ مليون ريال . بل وعند قياس درجة التقلب النسبي باستخدام معامل الاختلاف ، اتضح ان درجة التقلب

في الودائع لاجل وودائع التوفير (١٧.٠) لا يقل كثيراً عن مثيله للودائع تحت الطلب التي بلغت (٢٠.٠).

وللتأكيد على ارتفاع نسبة الموجودات في خارج البلاد ، اتجه التحليل كذلك الى قياس مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل الاحتياجات المحلية . ومنه اتضح ان نسبة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المحلية بانواعها المختلفة الى اجمالي الموارد المتاحة للنظام المصرفي قد بلغت نسبتها ٥٥٪ ، ٥٦٪ ، ٥٤٪ ، ٥٨٪ ، ٦٠٪ خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ على التوالي . مثل هذه النسبة تعد منخفضة اذا ما أخذ في الحسبان الضالة النسبية للموارد المالية المحتفظ بها محلياً لاغراض السيولة ولاغراض الاحتياطي الازامي ، والتي لم تتجاوز نسبتها في المتوسط عن ٨٪ من مجموع الموارد ، كما سيتضح فيما بعد . وتعد هذه النتائج تأكيداً لما سبقت الاشارة اليه في المبحث الاول ، من ان الاستهلاك والاستثمار المحلي ليسا المنفذين الوحيدين لاستخدامات الاموال . ففي الاقتصاد المفتوح كما هو الحال في دولة قطر ، قد تخرج الموارد بعيداً عن حدود الدولة [قاسم ، ١٩٨٩ ، ص ٧٩] ، الامر الذي يتوقع ان يكون له اثر عكسي على النشاط الاقتصادي .

وعندما اجري تحليل للانحدار للوقوف على مدى التغيير في حجم الايداعات في خارج دولة قطر ، الناتج عن التغيير في حجم الودائع بالعملات الاجنبية (التي يأتي في مقدمتها الدولار الامريكي) ، والتأثير الذي يحدثه التغيير في مستوى اسعار الفائدة في الولايات المتحدة - التي يرتبط الريال بعملتها - كانت النتائج على النحو الذي توضحه المعادله (٣-١).

$$\text{موارد بالخارج} = ٥.٩٣ + ٠.٣٩ \text{ ع} - ٠.٢١ \text{ ف} \quad (٣-١)$$

$$\text{ديرين واتسون} = ٢.٢٥ \quad (١.٠٦) \quad (٤.٣٣)$$

حيث ع تمثل حجم الودائع بعملات اجنبية ، بينما ف تمثل معدل الفائدة على أذونات الخزينة الامريكية .

وكما يبدو ، فان للودائع بالعملة الاجنبية تأثير ذات دلالة احصائية (ت = ٤.٣٣) وكانت قيمة معامل الانحدار ٠.٣٩ . هذا يعني ان زيادة في الودائع بالعملات الاجنبية بمليون ريال تؤدي الى ارتفاع الموجودات في خارج دولة قطر بحوالي ٣٩ ألف ريال . ونظراً لانه كان من المتوقع ان يكون المعامل أعلى من ذلك ، فان مزيداً من التحليل قد كشف عن أنه - باستثناء سنة ١٩٩٠ التي وقعت فيها احداث الكويت - فان نسبة الموارد المودعه بالخارج من

خلال النظام المصرفي الى ودائع الافراد والمؤسسات بالعملات الاجنبية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩ قد بلغت في المتوسط ١٦٩٪ ، بما يعني أن الايداعات في خارج دولة قطر قد فاقت حجم العملات الاجنبية المتاحة للوحدات المصرفية .

بل حتى اذا اضفنا الموارد الاخرى بالعمله الاجنبية وبالتحديد ودائع بنوك من خارج الدولة، والقروض بالعملات الاجنبية التي حصلت عليها وحدات النظام المصرفي ، ورأس مال البنوك على فرض أنه بالعملات الاجنبية ، اذا ما اضفنا كل ذلك تظل قيمة تلك الموارد - في بعض السنوات على الاقل - اقل من الاموال الموجودة في خارج حدود الدولة . هذا يعني أن الاموال الموجودة بالخارج لم تقتصر على موارد البنوك بالعملات الاجنبية ، بل ربما انطوت الى تحويل جزء من الموارد بالريال الى ما يقابلها بالعملات الاجنبية . هذه النتيجة المثيرة للتساؤل، ربما تعطي تفسيراً لانخفاض معامل الانحدار لحجم الودائع بالعملات الاجنبية .

وبالنسبة للمتغير المستقل الآخر وهو سعر الفائدة في الولايات المتحدة ، فقد اتضح ان تأثيره على حجم الايداعات في خارج الدولة ليس له دلالة احصائية (ت = ٠.٦ ، ١) ، وربما يعزي ذلك الى ان جانباً كبيراً تراوحت نسبته ما بين ٢٥٪ - ٣٤٪ من الموارد التي تخرج من الدولة ، تودع لدى المركز الرئيسي وفروعه في الخارج ، على النحو الذي يشير اليه جدول (٣-٣) الذي سنعرض له فيما بعد . بل وفي احد البنوك الاجنبية العاملة بدولة قطر كانت نسبه الموجودات بالمركز الرئيسي والفروع في عام ١٩٩٠ حوالي ١٠٠٪ من اجمالي ودائعه في خارج حدود الدولة ، والتي بلغت نسبتها الى اجمالي ودائع البنك في تلك السنه اكثر من ٩٠٪ .

وإذا كان البديل لخروج الاموال هو استثمارها في تسهيلات ائتمانية في الداخل ، فقد اجري تحليل آخر للانحدار انتهى الى متغيرين اساسيين يحددان حجم التسهيلات الائتمانية التي يقدمها النظام المصرفي ، هما حجم الودائع بالريال ، ومستوى اسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، وهو ما توضحه المعادله ٣-٢ .

$$\text{الائتمان المحلي} = ٤,٠١ + ٠,٦٣ - ٠,٤٧ \text{ ف (٣-٢)}$$

$$١,٩٨ = \text{ديرين واتسون} \quad (٣,٩٦) \quad (٤,٥٤)$$

حيث ر تمثل حجم الودائع بالريال .

وكما يبدو فان العلاقة طردية وذات دلالة بين حجم الائتمان الممنوح وبين حجم الودائع بالريال ( ت = ٥٤ . ٤ ) ، في الوقت الذي كانت فيه العلاقة عكسية وذات دلالة مع سعر الفائدة على الدولار ( ت = ٩٦ ، ٣ ) . وكما يبدو فان تأثير المتغير الاول هو امر متوقع . أما تأثير المتغير الثاني فيشير التساؤل ، خاصة في ظل تباين تأثيره على المتغير التابع في المعادله (٣-١) عنه في المعادله (٣-٢) . فكيف يظهر لمعدل الفائدة تأثير على حجم التسهيلات الائتمانية المحلية ، بينما لا يظهر له تأثير على حجم الايداعات في خارج حدود الدولة ؟ التفسير المحتمل في هذا الصدد ربما يكمن في أن ارتفاع اسعار الفائدة يزيد من طلب المركز الرئيسي على موارد اضافيه من فروعه - بصرف النظر عن العائد الذي يحصل عليه الفرع في مقابل ذلك - وهذا الامر من شأنه ان يترك أثراً عكسياً على حجم الموارد التي يمكن ان تتجه للتسهيلات الائتمانية المحلية ، خاصة وان السوق القطري هو سوق مفتوح ، وان التبادل بين الريال والدولار هو بسعر صرف ثابت . وقد يكون هناك تفسير آخر هو أن جانباً كبيراً من الطلب على التسهيلات هو بالعملة الاجنبية لاغراض الاستيراد ، ومن ثم يتوقع ان يتأثر ذلك الطلب بمعدل الفائدة على الدولار . هذا التفسير ربما يتعارض مع العلاقة الطردية ذات الدلالة التي وجدت بين حجم التسهيلات وبين حجم الودائع بالريال .

من جانب آخر ، قد تفسر النتائج على اساس ثقة الجمهور بعملة اجنبية ، كالدولار مثلاً ، مفضلين ، الايداع في الخارج من دافع الثقة . كما ان المرء قد يجادل أن العماله الوافده تفضل ان تحتفظ بمدخراتها على شكل عملة اجنبية ، انطلاقاً من الدافع ذاته [٨] . فالثقة من أهم العوامل المحدده على طلبه عملة ما في ظل وجود بدائل اخرى منافسه ، خاصة في الفترات التي يكون العائد المادي من الايداع بعمله ما اقل من العوائد من الايداع في بدائل اخرى .

ورغم كل هذا يبقى تفسير محتمل لخروج الاموال الى خارج حدود الدولة ، يتمثل في ضعف الطاقة الاستثمارية المحلية . غير ان هذا التفسير يحتاج الى ادله لتأكيديه . مثل هذه الأدله ينبغي أن تقوم على دراسه لحجم الطلب على الاموال ، وهو ما يقتضي استطلاع رأي منشآت الاعمال الرئيسية في الدولة . ويتفرع عن هذا التفسير تفسير آخر مؤداه ان البنوك ملتزمه بقرار مؤسسة النقد بأن لا يزيد حجم التسهيلات الائتمانية عن ٧٠٪ من قيمة الودائع . وفي ظل ضآلة فرص الاستثمار في اوراق ماليه تصدرها الحكومه أو منشآت الاعمال

المحلية، يكون خروج الاموال هو البديل الوحيد لاستثمار فائض الموارد المتاحة .

والآن لنفرض ان موجودات البنوك الوطنية وفروعها في الخارج ، اضافة الى فروع البنوك غير القطرية (العربية وغير العربية ) ، أعيدت الى القطاع المصرفي المحلي ، في الوقت الذي توجد فيه طاقه استيعابية محلية كافية . فما هو أثر ذلك على السيولة المحلية ومضاعف النقد ؟ . جدول (٣-٣) يوضح مختلف موجودات البنوك في خارج قطر خلال فترة دراسته ، والتي تمثل تسرياً من دائره النشاط الاقتصادي ، كما يوضح قيمة مضاعف النقد بافتراض تواجد هذه الموارد في داخل حدود الدولة .

واذا ما قورن مضاعف عرض النقود الموضح في جدول (٣-٣) ، مع قيمة المضاعف للموارد المتاحة محليا - وعلى فرض بقاء الموجودات المشار اليها في خارج حدود الدولة - والذي يبلغ ٤,٩٠ ، ٥,٤٠ ، ٥,١٧ ، ٤,٤١ ، ٣,٨٤ في السنوات الخمس على التوالي ، سيتضح مدى امكانية زيادة الائتمان المحلي ، لو أن تلك الموارد قد اعيدت واستثمرت في أوجه نشاط محليه .

جدول (٣-٣)

الموجودات بالخارج للبنوك العاملة في دولة قطر (بملايين الريالات)  
ومضاعف النقد خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ \*

المضاعفات	٢ م	المجموع	أرصدة بالريال القطري في بنوك بالخارج	استثمار في الخارج	أرصدة بالمركز الرئيسي والفرع الأخرى	أرصدة بنوك في الخارج	السنة
٩,٨٦	١٨٢٤٧	٩٢١٥	٢.٦	٩٦.	٢٢٦٥	٥٧٨٤	١٩٨٦
١٠,٢٧	١٩١٧٢	٩.٩٤	١٣٤	١٣٤٥	٣.٦٢	٤٥٥٣	١٩٨٧
١١,٠٢	١٨٥١٦	٩٨٢٩	١٦٥	١٣٧٦	٣٣٣٩	٤٩٤٩	١٩٨٨
٨,٤٤	١٥٨٥٨	٧٥٧١	١.٩	١٦١٣	٢٢٥.	٣٥٩٩	١٩٨٩
٨,٠٤	١٥٨٠٥	٨٢٧١	٤٩	١١٢٤	٢٧٥٤	٤٣٤٤	١٩٩٠

\* تتضمن قيمة م ٢ إلى جانب مجموع الأرصدة في الخارج قيمة م ١ وقيمة وادع التوفير والأجل بالريال القطري خلال ذات الفترة وأيضاً ما يعادل ٥, ٤٪ من الودائع بالعملة الأجنبية مقابل الاحتياطي الأرامي الذي يحتفظ به لدى مؤسسة النقد. مضاعف النقد (م ٢) دون الأخذ في الاعتبار وجود جزء كبير من موجودات البنوك قد يعطي صورة خاطئة. حيث أن قيم المضاعف في حالة عدم الاستبعاد كانت : ٦, ٨٠, ٧, ٣٢

تقارن هذا بقيمة في صفحة ١١٥ :



## اختبار فرض مخاطر الاستثمار :

اضافة الى المخاطر التي ترتبط بتسرب موارد النظام المصرفي ، فان لتوعية الاستثمار المحلي للموارد المتاحة تأثيرها على حجم المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المودعين والنظام المصرفي بأسره . ويوضح جدول ( ٣ - ٤ ) أهم الاستخدامات المحلية للموارد المصرفية منسوبة الى مجموع الودائع ، خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وكما يشير الجدول فان التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة والمؤسسات الحكومية كانت في زيادة تكاد تكون مضطربة . من ناحية أخرى فان السحب على المكشوف الذي يعد من اكثر مجالات الاستثمار مخاطر ، حتى لو كان مضموناً برهونات [19, P. 160-161 ; 39, p. 196] قد تراوحت نسبته الى مجموع الودائع ما بين ٤ . ٣٧٪ ، ٩ . ٥٣٪ وهي نسبة عاليه حتى في ظل غياب نسبة معيارية . فنسبه السحب على المكشوف الى الودائع تقترب كثيراً من النسبه الاجماليه للتسهيلات الى الودائع ( ١ ، ٤٨٪ ) التي يوضحها جدول (٣-٤) بل وانها فاقت تلك النسبه في عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

### جدول (٣-٤)

الاستخدامات المحلية منسوبة الى مجموع الودائع \*

السنة	تسهيلات للحكومة إلى الودائع	السحب على المكشوف إلى الودائع	إجمالي التسهيلات إلى الودائع
١٩٨٦	٢,٧٪	٥٠,١٪	٦٥٪
١٩٨٧	٢,٣٪	٥٣,٩٪	٧٠٪
١٩٨٨	٢٥,٣٪	٤٤,٣٪	٧٢٪
١٩٨٩	٣٣,٨٪	٣٧,٤٪	٧٧٪
١٩٩٠	٣٢,٤٪	٣٩,٣٪	٨٠٪
النسبة المعيارية	م . غ	م . غ	٤٨,١

\* م . غ = غير متاحة

وعندما اضيفت الى السحب على المكشوف القروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية ، تراوحت النسبة الى الودائع ما بين ٦٥٪ ، ٨٠٪ ، وبمتوسط سنوي خلال الفترة بلغ ٧٢,٨٪ . وهذه النسبة تعد مرتفعة مقارنة بمتوسط النسبة في بنوك دول مجلس التعاون والتي بلغت ٤٨,١٪ ، كما تعتبر مرتفعة في بعض السنوات عن الحد الاقصى الذي حددته مؤسسة النقد القطرية . ليس هذا فقط بل أن نسبة التسهيلات الى الودائع في دولة قطر تفوق متوسط تلك النسبة في أي نظام مصرفي خليجي . فلقد تراوحت تلك النسبة في دول الخليج - باستثناء دولة قطر - ما بين ٣٦٪ - ٦٤٪ وحتى عندما نسب مجموع التسهيلات الائتمانية الى مجموع الاصول تراوحت النسبة بين ٤٥٪ ، ٥٣٪ بمتوسط قدره ٤٨٪ ، في الوقت الذي كان فيه متوسط النسبة لبنوك مجلس التعاون حوالي ٤٢٪ .

وعندما حاول الباحثان الوقوف على نسبة التسهيلات الائتمانية الى مجموع الودائع وفقاً لجنسية البنك ، اتضح ضالّة تلك النسبة في البنوك العربية والاقليمية . ففي الثلاث سنوات المنتهية في عام ١٩٩٠ تراوحت النسبة لواحد من تلك البنوك ما بين ٢٣٪ - ٣٨٪ ، وبالنسبة لبنك آخر تراوحت النسبة ما بين ٢٩٪ - ٣٠٪ . هذا يعني ان البنوك العربية والاقليمية هي من اقل البنوك استثماراً للموارد في داخل دولة قطر ، وهو ما يتفق مع ما سبق ان كشف عنه القسم السابق من ان البنوك العربية والخليجية تأتي في المقدمه من حيث اتجاهها لاستثمار الجانب الاكبر من مواردها في الخارج .

وحيث ان وجود موارد النظام المصرفي في خارج حدود الدولة لا يقلل مخاطره عن تلك التي ينطوي عليها توجيه موارد النظام المصرفي الى تسهيلات ائتمانية ، فقد اضيف متوسط قيمة التسهيلات الائتمانية الى متوسط الموارد الموجوده في خارج دولة قطر ثم نسب المجموع الى كل من متوسط الودائع ، ومتوسط الودائع وحقوق الملكية ، وهو ما يكشف عنه جدول (٣-٥) ، الذي يشير الى ان مجموع الودائع بل ومجموع الودائع وحقوق الملكية مفرقه في استثمارات خطره ، أو في مجالات لا تتاح فيها لمؤسسة النقد فرصه ممارسة رقابة فعالة .

يخلص الباحثان من ذلك الى انه اذا كان جانباً كبيراً من موارد النظام المصرفي توجد في خارج حدود الدولة ، مما يحمل في طياته قدراً من عدم التأكد بشأن استخدام تلك الموارد ، فان ما تبقى للنظام المصرفي من موارد اساسية موجه الى استثمارات محلية تعتبر في العرف المصرفي [معهد الدراسات المصرفيه ، ١٩٨٩ ، ص ١١] استثمارات ذات مخاطر عاليه .

يضاف الى ذلك ارتفاع حجم التسهيلات التي يمكن ان يقدمها البنك لعميل واحد .  
 فبينما تبلغ هذه النسبة في دولة قطر ٢٥٪ من قيمة رأس المال والاحتياطيات ، فان نسبتها  
 في الولايات المتحدة مثلاً لا تزيد عن ١٠٪ [٣] . يضاف الى ذلك ان تحليل الانحدار للعلاقة  
 بين حجم الاستثمار في الاصول الخطره (التسهيلات الائتمانية) وحجم رأس المال لوحدة  
 النظام المصرفي ككل ، قد كشف عن علاقة طردية توضحها المعادله (٣-٣) ، حيث كانت  
 قيمة رأساوي ٩٧ . . .

$$\begin{aligned} \text{تسهيلات} &= ٢٧,٨ + (٣,٨ \text{ س}) \\ \text{ائتمانية} &(١٠,٢) \\ \text{ديرين واتسون} &= ١,٧ \text{ (٣-٣)} \end{aligned}$$

حيث س تمثل رأس المال .

جدول (٣-٥)  
 الموجودات خارج دولة قطر والتسهيلات الائتمانية  
 خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

النسبة إلى الودائع وحقوق الملكية	النسبة إلى الودائع	الموجودات والتسهيلات*	السنة
٪١١٥	٪١٢٨	١٤٢٩١	١٩٨٦
٪١١٦	٪١٣٠	١٥٨٦٩	١٩٨٧
٪١٢١	٪١٣٦	١٧١٠٦	١٩٨٨
٪١١٧	٪١٣٤	١٧١١٥	١٩٨٩
٪١١١	٪١٢٩	١٧٠٤٧	١٩٩٠
٪١١٦	٪١٣١,٤		المتوسط

\* القيمة بلايين الريالات

وهو ما يعني ان زيادة في رأس المال قدرها مليون ريال تقابلها زيادة في حجم الاستثمار في الاصول الخطره قدره ٣ر٨ مليون ريال . وكما يبدو فان الزيادة في رأس المال عادة ما تصحبها زيادة في الاستثمار في الاصول الخطره ، وفي هذا تأكيد للمخاوف التي اشار اليها فيرلنق وكيلي [٢١] وول وباترسون [11, p.282] ، من ان زيادة رأس المال قد لا تحقق الهدف منها ، اذ قد يصحبها ارتفاع في متوسط المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات .

### اختبار فرض كفاية رأس المال :

تعتبر حقوق الملكية هي خط الدفاع الاول لاموال المودعين ، في مواجهة المخاطر التي قد تنجم عن انخفاض جوده الاستثمار ، أو التي قد تنجم عن ضعف رقابه مؤسسة النقد على الاموال التي تستثمرها وحدات الجهاز المصرفي في خارج حدود الدوله .

### جدول (٦-٣)

نتائج قياس مؤشرات كفاية رأس المال  
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

السنة	رأس المال إجمالي الأصول	رأس المال الأصول الخطره	رأس المال الأصول الخطرة
١٩٨٦	٪٨,١	٪١٤,٦	٪٥,٧
١٩٨٧	٪٨,١	٪١٤,٥	٪٦,٠
١٩٨٨	٪٨,٢	٪١٥,٢	٪٦,٢
١٩٨٩	٪٩,٤	٪١٦,١	٪٦,٨
١٩٩٠	٪١٠,٧	٪١٧,٦	٪٧,٠
النسبة المعيارية	٪٨,٨	٪٢١	٪٥,٨١

جدول (٣-٧)  
معدلات الربحية للنظام المصرفي القطري  
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

السنة	العائد على الاستثمار	العائد على حقوق الملكية
١٩٨٦	٪١٠,٠٣	٪١٢,٨
١٩٨٧	٪١,٦٢	٪٢٠,٠٨
١٩٨٨	٪١,٧٢	٪٢٠,٩٠
١٩٨٩	٪١,٦٩	٪١٨,٠٢
١٩٩٠	٪١,٧٧	٪١٦,٥٣
النسبة المعيارية	٪٠,٣١	٪٣,٦٥

وحتى مع قبول النسبة المعيارية فان تتبع اداء الوحدات الفردية ، قد كشف وبكل وضوح عن تدني معدل العائد على حقوق الملكية مقارنة بالنسبة المعيارية ، وذلك لثلاث بنوك اجنبية، وواحد من مجموعة البنوك العربية والاقليمية خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . بل ولقد كان المعدل قيمه سالبه في كثير من الحالات ولاكثر من سنه . واذا ما اضفنا الى ذلك انخفاض قيمة رأس المال في هذه البنوك - كما كشف عن ذلك القسم السابق - فانه يمكن الادعاء بانه حتى المعدلات المتواضعة تعتبر مبالغ فيها . بل واذا اعتبرنا معدل العائد على حقوق الملكية لوحدة النظام المصرفي في سلطنة عُمان (٨,٤٪) معدلا مقبولا ، فانه يمكن القول بانه باستثناء بنك عربي واقليمي واحد ، وبنك اجنبي واحد كان المعدل في باقي الوحدات المصرفية غير القطرية أقل من ٨,٠٤٪ .

ولعل في انخفاض العائد على حقوق الملكية للبنوك الاجنبية التي تخضع للضريبة ما يشير التساؤل . فلماذا يبقى المساهمين على استثماراتهم في تلك البنوك ، اذا كان متوسط معدل العائد الذي كان يمكن ان يحققونه من استثمار اموالهم في السندات التي تصدرها

الحكومة الامريكية مثل - وهو استثمار ينطوي على قدر قليل من المخاطر و متاح للجميع - قد بلغ في المتوسط خلال الفترة ذاتها حوالي ١٠٪ [45] . وتبرز اهمية التساؤل على ضوء ارتفاع تكاليف التشغيل لعدد من هذه البنوك التي تخضع للضريبة .

فكما يشير جدول (٣-٨) تراوحت نسبة تكلفة التشغيل الى التكاليف الاساسية المتمثلة في فوائد الودائع في البنوك العربية والخليجية ما بين ١,٥٦٪ ، ٧٦٪ خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . نفس النسبة قد وجدت تقريباً بالنسبة للبنوك الاجنبية العاملة في الدولة . وذلك في حين ان نسبة تكاليف التشغيل الى فوائد الودائع للبنوك القطرية قد تراوحت ما بين ٧,٢٦٪ ، ٣١٪ خلال نفس الفترة . ولا تقتصر الملاحظة على ارتفاع التكاليف ، بل قد لوحظ كذلك وجود تفاوت كبير فيها من سنة الى اخرى في بعض البنوك . مثل هذا التفاوت ربما يفسر ما اشار اليه هالبرين [40] وميلر وشولز [41] من أن البنوك قد تعتمد لذلك رغبة في التأثير على الارباح ، ومن ثم على الضرائب المستحقة .

وفي محاولة لاختبار العلاقة التعويضية التي يتوقع ان يرتبط بها العائد مع المخاطر ، أجرى تحليل للاتحاد بين صافي الربح بعد الضريبة (ربحية حقوق الملكية) باعتباره متغيراً تابعاً ، ونسبة رأس المال الى الاصول الخطره باعتبارها قياساً للخاطر التي يتعرض لها البنك والملاك بالتبعيه . وقد اسفر التحليل عن المعادلة (٣-٥) ، التي كشفت عن عدم وجود علاقة ذات دلالة بما يعني غياب العلاقة التعويضية التي يحرص عليها المستثمر .

$$\text{صافي الربح} = ٧,٣٢ - ١,٠٠ \text{ ط} \quad (٣-٥)$$

$$\text{ديرين واتسون} = ١,٤٢ \quad (٤,١)$$

حيث ط تمثل نسبة الاصول الخطرة .

وتشير هذه النتائج العديد من التساؤلات . فلماذا يبدو الانخفاض واضحاً في البنوك التي تدفع ضرائب ؟ ولماذا يبقى المساهمين على اموالهم في رؤوس اموال بنوك لا تولد لهم عائد يذكر ؟ وهل من دواعي استقرار النظام المصرفي الابقاء على وحدات تولد مثل هذا العائد الضئيل الذي يتناسب مع مخاطر الاستثمار ؟ ولابقاء الضوء على الاجابة المحتملة لتلك التساؤلات ، يشير الباحثان الى ما نشر في ٢٠ مايو من عام ١٩٩٢ بشأن اعلان البنك

جدول (٣-٨)

نسبة تكاليف التشغيل الى الفوائد المدفوعه لوحدات النظام المصرفي \*  
خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠

السنة			رقم البنك	السنة			رقم البنك
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨		١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
البنوك الاجنبية				البنوك القطرية			
٦١,٠	٥٧,١	٦٣,٦	٩	٢٣,٤	٢١,٦	١٨,٣	١
٦٤,٥	٥٠,٠	٧٦,٧	١٠	٣٢,٨	٣٣,٣	٤٠,٠	٣
٥٧,١	٦٣,٢	٧٥,٠	١١	٢٣,٨	٢٥,٤	٣٤,٧	٥
٦٣,٦	٨١,٧	٢٤,١	١٢				
٦٣,٦	٢٨,٠	٣٤,٠	١٣				
				٢٦,٧	٢٦,٨	٣١,٠	المتوسط
				البنوك العربية والأقليمية			
				٢٦,٧	٢٦,٨	٣٤,٨	٦
				٥٠,٠	٤٣,٨	٦١,٥	٧
				١٥١,٤	٩٧,٦	٩٠,٩	٨
٦٢	٥٦	٧٤,٧	المتوسط				
				٧٦,٠	٥٦,١	٦٢,٤	المتوسط

\* لم تتاح البيانات عن بنكين قطريين.

الاهلي التجاري السعودي اغلاق فرعه بمدينة لندن ، بسبب انخفاض الربحية المتولده عنه . وبالطبع يختلف دور البنك السعودي في لندن ، عن دور بنك بريطاني يعمل في المملكة العربية السعودية ، أو في أي دولة خليجية اخرى .

## اختبار فرض السيولة

استخدم مؤشرين لاختبار ملائمة مستوى السيولة هي : النسبة الفعلية للاحتياطي القانوني ، ونسبة النقدية الى الودائع على النحو الذي اشير اليها في البحث الثاني . ويوضح جدول (٣-٩) نتائج قياس هذين المؤشرين للنظام المصرفي في دولة قطر . كما يبدو فان نسبة الاحتياطي القانوني (نسبة الاموال المودعه لدى مؤسسة النقد الى مجموع الودائع) لم تتجاوز ٣٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . واذا ما قورنت هذه النسبة بمثيلتها في دول اخرى تصل فيها النسبة الى ٢٠٪ أو ٢٥٪ ، حينئذ يبدو واضحاً انخفاض نسبة الاحتياطي اللازمه لتحقيق الامان للمودعين ، أو حتى لاستخدامها بواسطة مؤسسة النقد كأساس لضبط ايقاع حركة النشاط الاقتصادي في الدولة . وحتى نسبة النقدية الى الودائع فلم تصل الى مستوى النسبة المعيارية للانظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي في أي سنة من سنوات الدراسة .

بل وعندما حاول الباحث الوقوف على العلاقة بين النقدية المتاحة (متغير تابع) والودائع (متغير مستقل) من خلال تحليل الانحدار اتضح ان العلاقة غير ذات دلالة، كما يتضح من المعادلة (٣ - ٦) .

$$\text{السيولة} = ٢٩٣,٣ - ٠,٠٠٣ \text{ و } (٦)$$

$$\text{ديرين واتسون} = ١,٦٩ \quad (٠,١٣٨)$$

حيث ر تمثل حجم ودائع الافراد والهيئات والمؤسسات.



جدول رقم (٣-٩)  
مؤشرات السيولة للنظام المصرفي في دولة قطر  
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني	النقدية / الودائع
١٩٨٦	٢,٠	٤,١
١٩٨٧	٢,٨	٤,٤
١٩٨٨	٢,٤	٤,١
١٩٨٩	٢,٤	٤,٣
١٩٩٠	٣,٠	٥,١
النسبة المعيارية	غير متاحة	٧,٢٥٪

وتشير هذه النتيجة غير المتوقعة الى ان زيادة الودائع لا يصحبه زيادة في الاصول النقدية . واذا ما اخذ في الحسبان ضآله الموارد المتاحة لمؤسسة النقد بسبب صغر النسبه المقرره للاحتياطي الالزامي ، فأن مزيداً من التساؤلات بشأن ما اشار اليه ولشانز وميلشر [4, p. 58] وبوند كسر وجونز [3, p. 122] والهندي [٥، ص ٣١] وكباره [٦، ص ٤٥] عن مدى امكانية الاعتماد على مؤسسة النقد لمواجهة مشكلة السيولة التي قد تتعرض لها وحدات النظام المصرفي .

كذلك فانه قياساً على ما اشار اليه ولشانز وميلشر [4, p. 33] من ان بعد المسافه بين البنك الذي يعاني من نقص السيوله وبين مؤسسة النقد قد يصعب معها مواجهة المشكلة ، تجادل الدراسة الحالية في ان المسافة التي تفصل بين البنك الذي يعمل في دولة قطر وبين مركزة الرئيسي أو احد فروعها في الخارج ، قد يصعب معها على البنك سحب ما له لديها في الوقت المناسب . فأقصى ما تقدمه هذه الودائع هو امكانية اعتبارها بمثابة احتياطي قانوني .

كذلك يشير الباحثان الى الجدل الذي اثاره هورفتز [8, p. 173] وولشانز وميلشر [4, p. 33] من ان الاحتياطي الالزامي ليس هو الوسيله لحماية المودعين ، وان ملاءمة رأس المال وانخفاض مخاطر الاستثمار هي ادوات الحماية الاكثر ملاءمة . هذا الجدل قد لا يفيد كثيراً في هذا المقام ، ذلك ان حجم مخاطر الاستثمار للنظام المصرفي في دولة قطر مرتفعه ، كما ان رأس المال للعديد من الوحدات منخفض بكل المقاييس .

وعلى الرغم من الانخفاض الواضح في درجة التقلب في حجم الودائع بما فيها الودائع تحت الطلب على النحو الذي سبقت الاشارة اليه ، فانه ينبغي ان يؤخذ ذلك بقدر من التحفظ . فالبيانات الشهرية التي تتضمنها تقارير مؤسسة النقد هي ارصده الودائع في نهاية كل شهر ، والتي تشتمل على مرتبات الشهر التالي . مثل الاجراء من شأنه ان يسهم في خلق نوع من الاستقرار الصوري في حركة الودائع ، وهو ما سبق ان اشار اليه بومل وتوين [46, p. 47] .

## خلاصة النتائج والتوصيات

بالرغم من أن جزءاً من وظائفها يقوم على اساس قبول الودائع ، إلا أن أهمية دور البنوك في الاقتصاد تنبع من قدرتها في خلق النقود ، ذلك الدور الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الاخرى . على غرار هذا ، قد يجادل المرء في أن استقرار القطاع المصرفي يمثل احد دعائم الاقتصاد الكلي ، وذلك لما لعملية خلق النقود من انعكاسات على حجم الطلب الكلي من خلال تأثيراتها على قطاعي الاستهلاك الخاص والاستثمار ، ناهيك عن احتمال اعتماد القطاع الحكومي على القطاع المصرفي لتمويل العجز الحكومي .

من هنا ، فان البنوك تمثل حالة خاصة في الاقتصاد وهامة ، مما يتطلب من السلطات النقدية ان تتفهم دورها ، ورد فعلها عندما تتعرض لمختلف الصدمات والمعطيات الاقتصادية . وبالرغم من انه ليس للبنك المركزي (أو من يقوم بدوره) سلطة على خيارات البنوك بين السندات والائتمان إلا أن تفهم هذه الخيارات والمؤثرات التي يتبعها قرار البنوك ، يساعد البنك المركزي في تصميم سياسات لتكييف الاقتصاد اثناء فترات التقلبات الاقتصادية التي قد يتعرض لهما .

وتخصيـصها لقطاعات تكون عرضه لتقلبات اقتصادية جزئية ، يمكن أن يبرر تغاضي الجهات المختصة عن بعض ما اقترن بالقطاع المصرفي من قصور .

وعند فحص محافظة الاستثمارات ينبغي ان يؤخذ في الحسبان ان الاصول الخطره لا تقتصر فقط على التسهيلات الائتمانية ، ذلك ان وجود نسبة كبيرة من موارد البنك بالخارج يحمل في طياته قدراً من المخاطر بسبب ضعف رقابة المؤسسة على استخدام تلك الموارد . كذلك قد يكون من الملائم قيام مؤسسة النقد باجراء الدراسات اللازمة لاقتناع القيادة السياسية بضرورة رفع مستوى الاحتياطي الالزامي لتحقيق المزيد من الاستقرار للنظام المصرفي اضافة الى التفكير في اصدار الحكومة لسندات الدين العام للاستفادة من الموارد المالية المتاحة لدى المواطنين ، مثل هذه الاجراءات فضلا عن اهميتها لتحقيق الاستقرار وتنشيط حالة الاقتصاد ، فانها تمثل الادوات التي يمكن ان تعتمد عليها مؤسسة النقد لضبط ايقاع حركة الاقتصاد القطري .

## الهوامش

- ١ - يقوم هذا التحليل على افتراض عدم وجود سوق نشط لرأس المال ، وهو ما ينطبق على دولة قطر .
- ٢ - الاستثمار المحلي هو المنافس الرئيسي لاستخدامات موارد النظام المصرفي في خارج حدود الدولة .
- ٣ - في جميع معادلات الانحدار القيمة المذكورة بين الاقواس تمثل قيمة ت .
- ٤ - اجرى التحليل على بيانات شهرية في فترة امتدت منذ يناير ١٩٨٦ حتى ديسمبر ١٩٩٠ .
- ٥ - بلغ معدل العائد على حقوق الملكية للنظام المصرفي في الامارات ضعف النسبة المعيارية أما في سلطنة عُمان ، فقد بلغ أكثر من ضعف تلك النسبة .
- ٦ - للتأكد من هذا الأمر ، يتوجب النظر الى التغييرات التي تطرأ على قيم الناتج المحلي الحقيقي ، ومقارنتها بالتغييرات في عرض النقود ، وهذا أمر لا تتناوله الدراسة الحالية .

- [1] Van Horne, J. **Financial Management and Policy**. New Jersey: Prentice Hall. 1989.
- [2] Nedler, P. **Commercial Banking in the Economy**. 3rd edition. New York: Random House. 1989.
- [3] Poindexter, J., and C. Jones, **Money, Financial Markets and the Economy**. Minn.: West Pub.. 1980.
- [4] Welshans, M., and R. Melicher. **Finance: Introduction to Markets, Institutions and Management**. III.: South-Western Pub., 1984.
- [5] Geisst, C. **A Guide to the Financial Markets**. 2nd edition. London: Macmillan Press, 1980.
- [6] Robinson, R., and D. Wrightsman. **Financial Markets: The Accumulation and Allocation of Wealth**. New York: McGraw-Hill. 1974.
- [7] Basu, S., and A. Gosh. **Review of Current Banking Theory and Practice**, London: Macmillan Press. 1982.
- [8] Horvitz, P. **Monetary Policy and the Financial System**. 4th edition. New Jersey: Prentice-Hall. 1985.
- [9] Palfreman, P., and A. Ford. **Elements of Banking 1 and 2**. Plymouth: Macdonald and Evans. 1984.
- [10] Jessup. P. **Modern Bank Management**. Minn.: West Pub., 1980.
- [11] Wall, L., and D. Peterson. "The Effects of Capital Adequacy Guidelines on Large Bank Holding Companies." **Journal of Banking and Finance**, 11 (December 1987), 581-600.
- [12] Lessard, D. International Portfolio Diversification: A Multivariate Analysis for a Group of Latin American Countries . **Journal of Finance**, 38 (June 1983), 619-633.
- [13] Kahn, G. "Does More Money Mean More Bank Loans?." **Federal Reserve Bank of Kansas City**. Economic Review (July/August). 21-32.
- [14] Radecki, Lawrence J. "A Review of Credit Measures as a Policy Variable," in: Intermediate Targets and Indicators for Monetary Policy: A Critical Survey. **Federal Reserve Bank of New York** (1990), 183-231.

- [15] Kane, Edward J. "Competitive Financial Regulations: An International Perspective," Paper Presented at the 1986 **Conference of the International Center for Monetary and Banking Studies**, The Ohio State University, WPS 86-15 (August).
- [16] Siegel, J. "Does it Pay Shock Investors to Forecast The Business Cycles?," **Journal of Portfolio Management**. 18 (Fall 1991). 27-34.
- [17] Francis, J. **Investment: Analysis and Management**. 4th edition, New York McGraw-Hill. 1986.
- [18] Mc Carty, H. **Money and Banking: Financial Institutions and Economic Policy**. Calif.: Addison-Wesley, 1982.
- [19] Lockett, D. **Money and Banking**. New York: McGraw-Hill, 1976.
- [20] Ranlett, J. **Money and Banking: An Introduction to Analysis and Policy**. 3rd edition, Santa Barbra: John Wiley and Son. 1982.
- [21] Furlog, F., and M.C. Keeley. "Can Bank Capital Regulation Works?," Federal Reserve Bank of San Francisco. **Economic Review**, no. 3 (Summer 1991). 32-48.
- [22] Joy, O. **Introduction to Financial Management**. Minn.: West Pub., 1983.
- [23] Schall, L., and C. Haley. **Introduction to Financial Management**. 3rd edition, New York: McGraw-Hill, 1988.
- [24] Thomson, James. "Predicting Bank Failures in the 1980's," Federal Reserve Bank of Cleveland. **Economic Review**. 27, no. 3 (1991), 9-20.
- [25] Gilbert, R. Alton. "Supervision of Under-capitalized Banks: Is There a Case for a Change?," Federal Reserve Bank of St. Louis. **Review**. vol. 73, no. 3 (May/June 1991), 16-30.
- [26] Thompson, T., L. Berry, and P. Davidson. **Banking Tomorrow: Managing Markets Through Planning**. New York: Van Nostrand Reinhold Company, 1983.
- [27] Rosenblum, Harvey. "Bank Capital Adequacy," In: **Commercial Bank Management**. John A. Haslem ed. Reston: Reston Publishing Company, Inc., 1985.
- [28] Kaufman, G. Money, **The Financial System, and the Economy**. 3rd

- edition, Tex.: Houghton Mifflin. 1981.
- [29] Silverberg, S. "Bank Debenture Financial: A Comparison of Alternatives," In: **Reading in Financial Market Institutions**. J. Van Fenstermaker, ed. N.Y.: Merdith Corporation, 1981, 290-299.
- [30] Boyd, John, and Stanely Graham. "Investigating the Banking Consolidation Trend," Federal Reserve Bank of Minneapolis, **Quarterly Review** (Spring 1991), 3-15.
- [31] Cobos, Dean Forrester. "Forbearance: Practices and Proposed Standards," FDIC, **Banking Review** (Spring/Summer 1989). 20-28.
- [32] Bovenzi, John F., and M. Muldoon. "Failure-Resolution Methods and Policy Considerations," FDIC, **Banking Review** (Fall 1990), 1-11.
- [33] Koehn, M., and A. Santomero. "Regulation of Bank Capital and Portfolio Risk." **Journal of Finance**. 35 ( 1980). 1235-1244.
- [34] Kim, Daesik, and A. Santomero. "Risk in Banking and Capital Regulation," **Journal of Finance**. 43 (December 1988), 1219-1233.
- [35] Buser, Stephen, Chen, A. H., and E. J. Kane. "Federal Deposit Insurance, Regulation Policy and Optimal Bank Capital," **Journal of Finance**, 36 (March 1981), 51-60.
- [36] Orgler, Y., and Taggart, R. "Implications of Corporate Capital Structure Theory for Banking Institutions." **Journal of Money, Credit and Banking**, vol. 15, no. 2 (May 1983), 212-221.
- [37] Christy, G., and P. Roden. **Finance: Environment and Decision**. N.Y.: Harper and Row. 1983.
- [38] Chandler, L. **Monetary-Financial System**. N.Y.: Harper and Row, 1979.
- [39] Robichek, A., Coleman, C., and G. Hampel. **Management of Financial Institutions**. 2nd edition. III.: Dryden Press. 1986.
- [40] Halprein, R. "The Effect of LIFO Inventory Costing on Resource Allocation: A Public Policy Perspective." **The Accounting Review** 54 (January 1979), 58-66.
- [41] Miller, M., and M. Scholes. "Dividend and Taxes," **Journal of Financial Economics**, 6 (December 1978), 333-364.

- [42] Summers, Bruce J. "Managing Cash Assets: Operating Balance and Reserve Requirements," Federal Reserve Bank of Richmond, **Economic Review** (September/October 1978), 7-25.
- [43] Stevens, E.J. "Is There Any Rational for Reserve Requirements?," Federal Reserve Bank of Cleveland, **Economic Review**. 27. no. 3 (1991) 2-17.
- [44] Karaken, J. "Federal Bank Regulatory Policy: Description and Some Observations," **Journal of Business** 59 (January 1986), 3-48.
- [45] Jahnke, W. "The Crash of 1987," **Financial Analyst Journal**, 43 (November 1989) 6-9.
- [46] Baumol, W. J. "The Transactions Demand for Cash: An Inventory Theoretic Approach," **Quarterly Journal of Economics** 66 (November 1952). 545-556.
- [47] Tobin, J. "The Interest Elasticity of Transactions Demand for Cash," **Review of Economics and Statistics**, 38 (August 1956), 241-247.
- [48] Barro, R. **Macroeconomics**. N.Y.: John Wiley and Sons, Inc. 1984.